■■ الحلقة السادسة والعشرون

... تفاهمات «إخوانية حمساوية إسرائيلية» برعاية أمريكية

.. نعم .. لم تعترض «اسرائيل» على قيام «مرسي والشاطر» بالتعهد بإصدار تكليفات للمسئولين فى مصر لتسهيل كافة عمليات إدخال مواد البناء والتجهيزات الكاملة عبر معبر «رفح» لإعمار غزة بأموال قطرية ، رغم ان معبر رفح للأفراد فقط طبقاً لإتفاقية المعابر التى وقعت عليها إسرائيل مع مصر والسلطة الفلسطينية والاتحاد الاوروبي وامريكا .. وجاء عدم اعتراض اسرائيل للأسباب الآتية :

١ - كانت هناك تفاهمات تدور بين «عصام الحداد - عضو مكتب الإرشاد ومساعد رئيس الجمهورية» مع إسرائيل برعاية

أمريكية حول ضرورة عدم قيام إسرائيل بتنفيذ الحملة التى أطلقوا عليها إسم «عمود السحاب - فى ١٤ نوفمبر ٢٠١٢» والخاصة بإجتياح قطاع غزة بعد قيام الفصائل الفلسطينية بالهجوم على حافلة إسرائيلية وأدى الهجوم لمقتل (مواطن إسرائيلى وإصابة إثنين آخرين).

٢- قررت اسرائيل البدء فى حملة «عمود السحاب» بعد أسبوع من الإعلان عنها والتى سيوافق يوم (٢١ نوفمبر ٢٠١٢) وعقد («بنيامين نتنياهو - رئيس الوزراء» و «إيهود باراك - وزير الدفاع» و «ليبرمان - وزير الخارجية») بعد الكشف عن عمليات كبرى لتهريب السلاح من سيناء الى قطاع غزة عبر الأنفاق ، وأفادت المعلومات الإسرائيلية بأن هناك كميات مهولة من السلاح آتية من («إيران - عبر البحر الأحمر وقناة السويس ومنها لسيناء» و «السودان - عبر الدروب الحبلية حتى قناة السويس ومنها لسيناء» و «ليبيا - عبر عصابات الإخوان حتى قناة السويس ومنها لسيناء»).

٣- بضغوط أمريكية حصلت إسرائيل على موافقة «محمد مرسي» بتوفير كافة الضمانات الشخصية منه لعدم تهريب السلاح من سيناء إلى غزة .. وإسرائيل رحبت بتعهد «مرسي» الشخصي بعيداً عن تدخلات وآراء وأعيُن الأجهزة الأمنية والسيادية والعسكرية المصرية.

٤- «هيلارى كلينتون - وزيرة خارجية أمريكا» ذهبت للقدس للقاء المسئولين الإسرائيلين وأكدت لهم أن (أوباما - الرئيس الامريكى) إتفق فى إتصال تليفونى مع «مرسي» على توفير أمريكا الدعم التكنولوجى لمراقبة ومتابعة وكشف عمليات تهريب السلاح والتى تأتى من ايران والسودان وليبيا ويصل لقناة السويس ثم لسيناء ويذهب جزء من هذا السلاح الى قطاع غزة ويتم تهريبه عبر الأنفاق ، وهذه المراقبة الالكترونية يطلق عليه بـ «إقامة جدار إلكترونى» على قناة

السويس وجدار إلكترونى أخر فى شمال سيناء.

.. بالفعل قامت إسرائيل بإعلان وقف عملية إجتياح غزة بعد الاتفاق مع «محمد مرسي وخيرت الشاطر وعصام الحداد».

-- تمت هذه التفاهمات بعيداً عن أعين الأجهزة الأمنية والسيادية فى مصر .. وهو ما جعلهم يعترضون بشدة عليها ، بل ويرفضونها .. ومن أبرز الإعتراضات ما يلى :

١- أن «حركة حماس» أعلنت إنتصارها على اسرائيل بعد وقف اسرائيل لعملية الإجتياح .. لكن ذلك جاء على حساب أمن مصر.

٢- بهذه التفاهمات سيتم نقل مركز ثقل المواجهات إلى سيناء بدلاً من غزة.

٣- قيام أمريكا بعمل «جدار إلكترونى على جانب قناة السويس وجدار أخر فى شمال سيناء» يقلل من السيادة المصرية على قناة السويس ، يا ان التواجد الامريكى بالقرب من قناة السويس مرفوض رفضاً قاطعاً.

٤- بهذه التفاهمات ستكون سيناء عبارة عن «مرتع» للارهابيين وتنظيماتهم وسلاحهم .. وامريكا موجودة فى على جانب قناة السويس الشرقى وهذا يقلل من سيادة مصر على أراضيها.

... وعلى غير المتوقع أعلنت مصر فى (٢١ نوفمبر ٢٠١٢) إستضافة قيادات كبرى من حركة حماس وجماعة الجهاد الفلسطينى ، وتم الإعلان عن ((توقيع اتفاق الهدنة مع اسرائيل)) ومن أهم بنود الاتفاق :

١- توقف اسرائيل جميع العمليات العدائية على قطاع غزة براً وبحراً وجواً وعدم إجتياح غزة وعدم إستهداف الأشخاص.

٢- توقف «حماس» جميع الاعمال العدائية على اسرائيل بما فى ذلك إطلاق

الصواريخ والهجمات على خط الحدود.

٣- فتح المعابر وتسهيل حركة الأشخاص والبضائع وعدم تقييد حرية السكان فى غزة طول الـ (٢٤) ساعة.

٤- حصول مصر على ضمانات من الطرفين (الاسرائيلى والحمساوي) بالإلتزام بما تم الاتفاق عليه.

٥- فى حالة وجود أى إختراق للإتفاق يتم اللجوء الى مصر بصفتها راعية الاتفاق لمتابعة العودة مرة اخرى لتنفيذ بنود الاتفاق.

... فى تانى يوم لتوقيع الإتفاق خرج «محمد بديع - مرشد الاخوان» وأدلى بتصريح غريب وقال (لا يوجد مانع لإقامة مخيمات فلسطينية فى سيناء)، وبدأت عمليات تملك الفلسطينين للأراضي فى سيناء.

.. فى اليوم الثانى لتصريحات مرشد الاخوان ، وهو اليوم الثالث لتوقيع الهدنة بين حماس وإسرائيل برعاية «مرسي» .. وفى الصباح الباكر من يوم (٢٣ نوفمبر ٢٠١٢) أصدرت القوات المسلحة بياناً شديد اللهجة ، بياناً يُعبر عن متابعة دقيقة للجيش لما يحدث فى سيناء من القيام بتنفيذ مخطط (الاخوان وإسرائيل وأمريكا) لإقامة «غزة الكبرى» ، وأعلن الجيش عن غضبة فى بيان رسمى تم إذاعته وكان عبارة عن قرارات هامة صادرة عن وزير الدفاع تحمل رقم (٢٠٣ لسنة ٢٠١٢) يقضى بالآتي :

- (**القرار الأول**) : حظر تملُك او حق إنتفاع او ايجار او إجراء أى نوع من انواع التصرف فى الأراضي والعقارات الموجودة فى المناطق الاستراتيجية ذات الأهمية العسكرية والمناطق المتاخمة للحدود الشرقية لمسافة (٥) كيلو غرباً ماعدا رفح.

- (**القرار الثانى**) : يسمح بالتملُك فى سيناء للأشخاص الطبيعيين حاملى

الجنسية المصرية من أبوين مصريين دون غيرهما من الجنسيات الاخرى .

- (**القرار الثالث**) : ضرورة الحصول على موافقة من وزارة الدفاع ووزارة الداخلية والمخابرات العامة قبل تقرير حق إنتفاع أى تملُك المنشآت المبنية فقط دون الاراضى المقامة عليها .

.... كان رد فعل جماعة الاخوان غاضب جداً وإنعكس ذلك على «محمد مرسي» الذى أعلن عن غضبة الشديد من قرارات وزير الدفاع الفريق عبدالفتاح السيسي ، وطلب لقاءه فوراً فى قصر الرئاسة ، وفى أثناء اللقاء عرض (مرسي على السيسي) التراجع عن قراراته الصادرة فى بيان القوات المسلحة وقال له (ان قراراتك تقف ضد مصالح سيناء وأهلها)، لكن الفريق السيسي قال لـ «مرسى» نصاً (((هذه القرارات العسكرية ماهى إلا مجموعة إجراءات حاسمة وعاجلة وضرورية قامت بها القوات المسلحة لتحمى الأمن القومى المصرى ، وحماية الأمن القومى لمصر من صميم عمل ومهام الجيش))).